

أزمة البحث العلمي في الوطن العربي

في عصر تتسارع فيه التغيرات العالمية، وتتشابك فيه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تبرز أزمة البحث العلمي في العالم العربي كعائق رئيس أمام التنمية الحقيقية. فالبحث العلمي لم يعد ترفاً فكرياً أو حكرًا على النخبة، بل هو المحرك الرئيسي للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وأداة فعالة لمواجهة الأزمات وصناعة مستقبل مستدام.

لا تتبع أزمة البحث العلمي من ظرف عابر، بل هي نتاج تراكمات تاريخية. أبرز هذه التراكمات يتمثل في ضعف التمويل الموجه للبحث العلمي، وضعف التقدير المجتمعي والسياسي لهذا المجال. كما أن أنظمة التعليم العربية غالباً ما تنفّر إلى أساليب تدريس تثير فضول الطلاب وتدفعهم نحو الابتكار، مما يجعل من التلقين نمطاً سائداً يقتل روح البحث والاستكشاف.

البيئة المؤسسية والأكاديمية في الوطن العربي لا توفر غالباً الحاضنة المناسبة للإبداع العلمي. فالبيروقراطية، وغياب الحريات الأكاديمية، وهجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج، كلها عوامل تُضعف من قدرات الباحثين. أضف إلى ذلك غياب التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات البحثية، مما يجعلها عاجزة عن مواكبة متطلبات العصر.

يُعاني البحث العلمي العربي من ضعف العلاقة مع المجتمع. فهناك نقص في الوعي المجتمعي بأهمية العلم، وغياب الثقة في قدرة الباحث المحلي على تقديم حلول حقيقية. ولا توجد آليات فعالة لربط مخرجات البحوث بحاجات المجتمع، مما يؤدي إلى عزلة معرفية لا تخدم لا الباحث ولا المواطن.

رغم وجود مبادرات فردية ومؤسسية واعدة، إلا أن غياب التعاون العربي في المجال البحثي يبقى من أبرز أوجه القصور. فالتنسيق بين الدول العربية في المشاريع العلمية الكبرى ما زال محدوداً، رغم أن هذا التعاون قد يشكل فرصة ثمينة لتكامل الموارد وتبادل الخبرات وتحقيق تأثير علمي جماعي.

يتطلب النهوض بالبحث العلمي العربي إرادة سياسية واعية ورؤية استراتيجية شاملة، وتتضمن أهم الخطوات العملية لترجمة ذلك إلى واقع ملموس رفع موازنات البحث العلمي وتحديث البنية التحتية للمختبرات، والتركيز على البحوث التي تلبي الاحتياجات المجتمعية وتدعم مسارات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى توفير بيئة علمية جاذبة ومحفزة قادرة على استبقاء العقول النابغة ومنع هجرتها. كما يستلزم الأمر إصلاحاً جذرياً لسياسات التعليم بهدف بناء جيل شغوف بالعلم والمعرفة منذ المراحل المبكرة، وتفعيل التعاون الإقليمي وتوسيع نطاقه في المشروعات البحثية الكبرى ذات الأهداف المشتركة، وأخيراً، دعم وتعزيز العلوم الإنسانية والاجتماعية لفهم الواقع الاجتماعي والثقافي بعمق وتقديم حلول مستنيرة للتحديات المجتمعية.

شهد عام ٢٠١٩ زيادة في عدد المنشورات العلمية بنسبة ٢١% مقارنة بعام ٢٠١٥، وبرزت مجالات الصحة والبيئة والذكاء الاصطناعي كأكثر القطاعات إنتاجاً. وقد أولت العديد من الدول اهتماماً متزايداً بهذه المجالات، حيث وضعت أكثر من ٣٠ دولة استراتيجيات خاصة بالذكاء الاصطناعي، منها الهند والصين والولايات المتحدة، بينما تصدرت المغرب الدول العربية من حيث النشر في هذا التخصص.

خلال عقدين (٢٠٠١ – ٢٠٢٠)، بلغ إجمالي الأوراق العلمية الصادرة عن الدول العربية ٦٠١,٤٢٥ ورقة، مقارنة بـ ٢٥,٦ مليون ورقة على مستوى العالم، أي ما نسبته ٢,٣٥%. وبالمقارنة، فإن جامعة واحدة مثل جامعة كاليفورنيا أنتجت وحدها ٦٣٥,٦٦٣ ورقة بحثية خلال الفترة نفسها، ما يعكس الفجوة الكبيرة. وعلى الرغم من أن هذا الرقم العربي ليس ضئيلاً، إلا أن تأثيره في الواقع لم يكن بحجم الجهد والموارد المبذولة.

شهد عدد الباحثين العرب لكل مليون نسمة زيادة طفيفة من ٥٣٦ إلى ٦٨٢ خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨. وجاءت الأردن في صدارة الدول العربية من حيث نمو عدد الباحثين، حيث سجلت نسبة تقارب ١٥٠%، تليها العراق ٦٠%، ثم البحرين ٥٨%، والإمارات بـ ٢٠%.

رغم ارتفاع أعداد الباحثين العرب، إلا أن نسبة إنتاجهم من المنشورات العلمية ظلت منخفضة. ففي ٢٠١٤ بلغت ٢,٤٥% من مجمل النشر العالمي. كما بقيت براءات الاختراع العربية محدودة (٤٩٢ براءة عام ٢٠١٣)، مقارنة بدولة مثل ماليزيا التي تجاوزت ٥٦٠ براءة اختراع. ويُظهر ذلك ضعف التقاليد البحثية وغياب بيئة تحفز على الابتكار.

أظهر تقرير "اليونسكو للعلوم ٢٠٢١" أن العالم زاد من إنفاقه على البحث العلمي بنسبة ١٩,٢% بين ٢٠١٤ و٢٠١٨. غير أن العالم العربي لم يواكب هذه الزيادة، حيث ارتفع متوسط إنفاقه من ٠,٤٨% إلى ٠,٥٩% فقط من الناتج المحلي. وتمثل الإمارات استثناءً ملحوظاً، إذ ضاعفت إنفاقها، تليها مصر. في المقابل، تراجعت دول مثل اليابان وكندا وروسيا في هذا المجال.

وفي الختام إن أزمة البحث العلمي في الوطن العربي ليست قدرًا محتومًا، بل واقع يمكن تغييره بإرادة جماعية وتخطيط سليم. فالعلم هو بوابة النهضة، وأي أمة تطمح إلى السيادة لا بد أن تجعل من البحث العلمي حجر الأساس في مشروعها الحضاري. إذا بدأنا اليوم، فإن الغد سيكون أفضل.

هدى أمين جوبان